

# أزمة مياه العراق .. تحديات وحلول

---

حيدر الخفاجي

---

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## أزمة مياه العراق .. تحديات وحلول

حيدر الخفاجي \*

مقدمة

تعرض منطقة الشرق الأوسط -ولاسيما العراق- منذ عدة سنوات لأزمة مياه حقيقية مع استمرار حالة سوء توزيع الحصص المائية من الأنهار المتجهة من دول المنبع إلى دول المصب؛ وقد تأثر العراق بذلك الأمر؛ لعدم وجود مصادر أخرى للمياه بما يتناسب مع حجم الاستهلاك، إذ أصبحت هذه العوامل محل خلافات بين دول المنطقة وباتت قابلة للانفجار في أي وقت ممكن، ولاسيما بعد التغيرات المناخية والبيئية، وشح المياه في السدود والأنهار، وعدم سقوط الأمطار في المدة الأخيرة، وتعاضم الحاجة إليها في زيادة استهلاكها. ويمكن القول إن هذه الأزمة باتت كبيرة ومعقدة، ولا تختصُ بالجانب العراقي فحسب، بل أيضاً بالدول التي تمرّ فيها الأنهار والتي تستفيد منها هذه الدول.

### الموارد المائية المتاحة في العراق

تختلف أنواع المصادر المتاحة للمياه في دول منطقة الشرق الأوسط، فبعضها تعتمد أساساً على المياه السطحية من مشاطفة الأنهر الدولية، مثل: العراق، وسوريا، ومصر، ودول أخرى، مثل: اليمن، وجيبوتي، ودول الخليج، وهي تعتمد اعتماداً أساسياً على المياه الجوفية وتحتية مياه البحر، بينما تستخدم دول أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية، وتستغل معظم الدول كل المياه السطحية المتاحة تقريباً، ولا تصل مياه كثير من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات؛ حيث بنى عدد من دول المنطقة سدوداً ومنخفضات لتخزين المياه، فضلاً عن الاستثمارات الكبيرة في توسيع شبكات الري. يضاف إلى ذلك، قيام عدد آخر من دول المنطقة باستغلال التكنولوجيا في تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة.

غير أن معظم الاستثمارات التي تُقدِّت لم يكن يصاحبها -في أحوال كثيرة- إجراء ما يلزم من تغييرات مؤسسية وأخرى في السياسات، بل إنها في الغالب لا تحقق ثروة، بل هي مدمرة. ولم تشكل هذه السياسات حافزاً للاستخدام السليم للمياه في قطاع الزراعة -على سبيل المثال-، ولا يوجد

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

برنامج عمل مستقبلي يسمح بالاستغلال الأمثل لتلك المياه والحفاظ على المياه السطحية المتجددة. أما ما يخص العراق فهو يعتمد كلياً على نهر دجلة والفرات إذ يعدُّ هذان النهران المورد الرئيس للمياه في البلاد، ولاسيما أن حوضهما يغطي مساحة (٧٠٥٥٠٠) كم<sup>٢</sup>، وتبدأ منابهما من داخل الشرقي التركي، وقد قدرت وزارة التخطيط الإيرادات السنوية لنهر دجلة بـ(١٥,٣٧) مليار/م<sup>٣</sup> في حين قدرت الإيرادات السنوية لروافده بـ (٢٤,٢٣) مليار/م<sup>٣</sup>، وبإضافة كمية الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي لنهر دجلة (٣٩,٦٠) مليار/م<sup>٣</sup> بنسبة (٧٢,٣٪). وقدرت الإيرادات السنوية لنهر الفرات بـ (١٥,١٥) مليار/م<sup>٣</sup> بنسبة (٧,٢٧٪) من المجموع الكلي للإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات التي قدرت بـ (٥٤,٧٥) مليار/م<sup>٣</sup>. وتوجد في العراق مجموعة من الأحواض المائية مثل بحيرة الحبانية، والثرثار، والرزاة التي تحتوي على كميات من المياه ومن الممكن أن تساعد على تخفيف النقص المائي.

كانت إشكالات إدارة الموارد المائية في السنوات الأخيرة بالبلد -وما تزال- لا تقلُّ من مخاطر بعض دول الجوار في السيطرة على الموارد المائية من أجل فرض هيمنتها السياسية، فهناك دول إقليمية مجاورة تشارك العراق في الموارد المائية أثرت كثيراً بإحداث أزمة الجفاف الحاد التي تعاني منها البلاد.

### تزايد الطلب المائي في العراق

سجّلت نسب تدفق مياه نهر دجلة والفرات من المصدر التركي في السنوات العشر الماضية تديناً كبيراً إذ بلغت سبعة مليارات و ٦٦٠ مليون متر مكعب مقابل عشرين ملياراً و ٩٣٠ مليون متر مكعب في الثانية، التي كان يحصل عليها العراق سنوياً حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي.

ويشير بعضهم إلى أن أهم أسباب ذلك هو تضاعف عدد سكان العراق في العقود الأربعة الماضية إلى ما يقارب ثلاث مرات -من نحو ١٠ ملايين نسمة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٧,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٦-؛ حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي في العراق نحو ١٥٪، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

وفي ظل النمو السكاني في العراق وزيادة الطلب على الغذاء صاغت الحكومة السابقة سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأصبح القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، ويتضح لنا أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة -متداخلة ومتراصة- تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه:

- أولها: زيادة التعداد السكاني في العراق.

- ثانيها: زيادة الطلب نتيجة احتياجات التنمية.

- ثالثها: الإفراط الزائد في أنماط الاستهلاك المحلي للماء في هذا البلد.

### أبعاد أزمة المياه في العراق

بحسب مختصي الموارد المائية فإن شح المياه التي يمرُّ فيها العراق دفعه إلى استخدام جزء حيوي من مخزونه المائي لتلبية الاحتياجات المائية ضمن السدود والخزانات التي تراجعت كميات مخزونها في السنوات الأخيرة مسجلةً عجزاً بكميات كبيرة من مخزون الأعوام الماضية. وقد بيّن وزير الموارد المائية العراقي حسن الجنابي - في حديث له قبل أشهر - محطات نشرتها مواقع إخبارية أشار فيها إلى إيرادات المياه خلال المدة من تشرين الثاني ٢٠١٦ ولغاية تشرين الأول ٢٠١٧، حيث توضح المخططات قلة الإيرادات المائية مقارنة بالسنوات الماضية<sup>١</sup>.

ولعلّ أحد أهم أسباب شح المياه الحالية هي إقامة تركيا منشآت مائية على نجري دجلة والفرات، منها مشروع "GAP" الضخم -مشروع إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول-؛ حيث أدّى إلى انخفاض كبير بكمية المياه في النهرين؛ إذ يسعى الجانب التركي إلى فرض تنفيذ مشاريعه المائية دون أي عائق، ورفض مبدأ تقاسم الموارد المائية المتاحة. ويرى مراقبون للشأن التركي أن ضرر تركيا على العراق أكبر من ضرر إيران وسوريا، إذ باشرت تركيا بالعمل في مشروع «GAP» الذي يضمُّ نحو ٢٢ سداً، و١٩ محطة للطاقة الكهربائية، ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة، والصناعة والمواصلات، والري، والاتصالات. ويعدُّ "GAP" -من حيث المساحة والسعة- أكبر مشروع في العالم، ويشمل المشروع تسعاً من المحافظات التركية، وحين الانتهاء منه ستقارب المساحة الزراعية المروية عن طريقه 1.8 مليون هكتار، أي نحو ١٩٪ من مساحة الأراضي المروية في تركيا<sup>٢</sup>. ومن أهم سدود هذا المشروع سد أتاتورك، الذي أُفتتح في تموز ١٩٩٢ ويقع على نهر الفرات، حيث تشعر تركيا أن ما ستملكه من مياه سيوفر لها ثروة وطنية تعادل ما تمتلكه دول المنطقة من النفط، وهذا ما جاء على لسان رئيس تركيا الأسبق سليمان ديميرل في حفل افتتاح سد أتاتورك، إذ قال: إن مياه الفرات ودجلة تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية<sup>٣</sup>.

١- وزير الموارد المائية يكشف عن أزمة في مخزون المياه بالعراق

2- The southeastern Anatolia Anatolia project (GAP)

٣- أزمة المياه في العراق ناتجة عن سوء إدارة داخلية ورغبة تركية في الهيمنة على المنطقة

استراتيجيات مواجهة تهديدات شح الموارد المائية في العراق وإدارتها:

يمكن طرح العديد من الأفكار الاستراتيجية لمواجهة التحديات المذكورة آنفاً؛ نوجزها بالآتي:

1- نقل الفائض المائي: تتلخص الفكرة في محاولة جرّ الفائض المائي من بلد أو بلدان عبر خطوط أنابيب ضخمة.

2- استمطار السحب: وذلك باستخدام التقنيات الحديثة الذي كان يُعمل بها سابقاً في العراق، من طريق تلقیح السحب الركامية القابلة للتلقیح، وذلك لمحاولة زيادة كمية الأمطار.

3- نقل جبل جليدي: حيث تُعدُّ هذه التقنية متقدمة، وهي من حيث التكلفة باهظة جداً.

ويمكن أيضاً وضع مجموعة من السيناريوهات تنطلق من الواقع العملي في مجال التنمية التي يتبنى بعضها البنك الدولي، ومن أهم هذه السيناريوهات:

- العمل على إنجاز استراتيجية شاملة لتنمية الموارد المائية للعراق.
- التعجيل بمشروع الربط المائي بين الدول الجارة للعراق أسوة بمشروع الربط الكهربائي، أو مشروع الغاز بين إيران والعراق.
- العمل على مشروعات استراتيجية في مجال تطوير تقنيات معالجة المياه وتحليتها ونقلها وتوطينها.
- إقامة مشروعات زراعية (عراقية-تركية-إيرانية) تقام على أرض العراق، وتُروى بمياه تركية-إيرانية، ويتقاسم الطرفان ريعها في إطار قانوني يُتفق عليه.

## الاستنتاجات

● تعتمد التنمية في العراق على المياه بنحوٍ أساس كأي منطقة أخرى من مناطق العالم؛ وعلى هذا النحو شرعت كثير من دول المنطقة بالتصدي لمشكلة شح المياه عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية، حيث زاد نطاق تغطية إمدادات المياه زيادةً ملحوظة، إذ أصبح ثلاثة أرباع سكان الدول المقترضة من البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحصلون على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ وعلى الرغم من عدم انتظام الخدمات في أغلب هذه الدول، بنى عدد منها سدوداً وأنظمة تخزين للمياه الجوفية بالاستثمار الكثيف في توسيع شبكات الري.

● تغطي تأثيرات مشاريع المياه التركية على مياه الأنهار المنحدرة نحو العراق، كونها تشغل حيزاً واسعاً بين علاقات البلدين؛ الأمر الذي دفع العراق -دائماً- إلى السعي من أجل تحسين علاقته مع تركيا، وتوقيع بعض الاتفاقيات الاقتصادية لتمير بعض حاجات تركيا.

● يُعدُّ وادي الرافدين أهم رافد في منطقة الشرق الأوسط، ويوجد فيه فائض كبير من المياه، لكنه يشهد مشكلات فعلية من ناحية الجانب التركي نتيجة للتطورات الراهنة في المنطقة، حيث يواجه العراق والدول المجاورة لتركيا أزمة مياه حادة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب خلافات كبيرة في المستقبل القريب.

● يواجه العراق أزمة مائية متفاقمة بسبب نقص منسوب المياه في نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، إذ انعكس ذلك سلباً على الواقع الزراعي، وأدّى إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج؛ الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي، وزيادة مساحات التصحر، والملوحة، وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة منها.

## الخاتمة

توالت في الأشهر الأخيرة التحذيرات من التغيرات المناخية التي ستُهزُّ العالم في العقود المقبلة، وتأتي منطقة الشرق الأوسط في صدارة الأقاليم المتضررة. وفضلاً عن ذلك فإن من الطبيعي جداً أن يكون العراق أحد أبرز الأطراف المتأثرة بالأزمة، أضف إلى ذلك أزمة المياه المتفاقمة بسبب نقص منسوب نهر دجلة والفرات اللذين يعتمد العراق عليهما في تأمين الماء بنحوٍ أساسي، حيث إن منابعهما تقع خارج أراضيه، ويمتدان لمسافات كبيرة في الأراضي التركية والأراضي السورية، وعلى الرغم من أن هناك اتفاقيات وقواعد دولية لاقتسام المياه بين الدول الثلاث (العراق، وسوريا، وتركيا) منذ عام ١٩٢٠ - بعد انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية، وكذلك «معاهدة لوزان» للصلح بين تركيا والحلفاء التي عقدت في عام ٢٤ تموز ١٩٢٣، وهي اتفاقية متعددة الأطراف بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا إذ تضمنت ١٤٣ مادة موزعة على ١٧ وثيقة ما بين اتفاقية، وميثاق، وتصريح، وملحق، ونظمت كذلك استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلام، حيث جاء في نص المادة ١٠٩ من الاتفاقية ما يأتي: «عند عدم وجود أحكام مخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية للمحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك حينما يعتمد النظام المائي (فتح القنوات، والفيضانات، والري، والبزل، والمسائل المماثلة) على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو حينما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى، بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم» - إلا أن الجانب التركي واصل نقضه لجميع الاتفاقيات وبنى ٢٢ سداً ضمن مشروع "GAP" الضخم. وهنا يمكن القول إن أي حلول ومعالجات لا تنطلق مع استراتيجية واضحة لأزمة المياه في العراق، ستكون بلا جدوى على الإطلاق، إذ نتجت أزمة المياه هذه عن عوامل وسياسات خارجية وأخرى داخلية، وقد تمثلت العوامل الخارجية في التغيير المناخي، والاحتباس الحراري، وانخفاض نسب الأمطار، وسوء تعامل دول المنبع لنهر دجلة والفرات مع الموارد المائية. أما الأسباب الداخلية فقد تمثلت في قلة السدود، والبحيرات، والتخزين الجوفي.



## المصادر

- ١- رووداو الأخبارية: وزير الموارد المائية يكشف عن أزمة في مخزون المياه بالعراق  
<http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq2411201715/>
- ٢- NRT: الأخبارية أزمة المياه في العراق ناتجة عن سوء إدارة داخلية ورغبة تركية في الهيمنة على المنطقة  
<http://www.nrttv.com/Ar/Detail.aspx?Jimare=64555>
- 3 -The southeastern Anatolia Anatolia project (GAP)  
<http://www.gap.gov.tr/en/what-is-gap-page-1.html>
- ٤- أزمة حوضي دجلة والفرات والتناقض بين المياه والتصحير، صاحب الربيعي، دار التوزيع، طلاس-دمشق، الساقبي-لندن، ١٩٩٩.